بَابُ: النَّعْتِ[١]

قال ابن آجروم: (النعت: تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه[٢]، وتعريفه وتنكيره[٣]؛ قام زيدُ العاقلُ[٤]، ورأيتُ زيداً العاقل[٥]، ومررت بزيد العاقل[٦])

ولما فرغ من النواسخ شرع في التوابع، وهي أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، فقال: (باب النَّعْتِ).

---

(١) بمعنى المنعوت وهو الوصف، والصفة بمعنى واحد فالنعت لغة: وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا: إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه والتابع من حيث هو وعرفه بعضهم: بأنه المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، غير خبر أو: أنه التابع المشتق والمؤول بالمشتق الموضح لمتبوعه في المعارف، المخصص له في النكرات.

وهو على قسمين: مفرد، وهو ثلاثة: مشتق كضارب، وشبهه، كذا، وذي، وأسماء النسب، كمكي، ومصدر: كرجل عدل، والقسم الثاني: الجملة وشبهها ويشترط للنعت بها ثلاثة: أن يكون نكرة إما لفظا وإما معنى كـ ﴿اتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، أو معنى لا لفظا وهو المعرف بأل، وشرطان في الجملة: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، ملفوظ به أو مقدر، وأن تكون خبرية.

(٢) أي النعت تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعا ونصبه إن كان منصوبا وخفضه إن كان مخفوضا.

(٣) أي: والنعت يتبع المنعوت في تعريفه إن كان المنعوت معرفة وتنكيره إن كان المنعوت نكرة، سواء كان النعت حقيقيا وهو ما رفع ضميرا مستترا أو سببا وهو ما رفع اسما ظاهرا ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضا في تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه.

ويكمل له أربعة من عشرة، وهي: الرفع، والنصب، والجر، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأفعل التفضيل، فإنه مفرد مذكر فلا يتبع، ويسمى النعت حينئذ حقيقيا وإن رفع سببي المنعوت الظاهر، تبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت سببيا.

(٤) أي: تقول في النعت الحقيقي المستكمل لأربعة من عشرة جاء زيد العاقل في الرفع.

(٥) يعني: في النصب

(٦) يعني: في الجر، وتقول فيما إذا رفع سببي المنعوت الظاهر: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيدا القائم أبوه ومررت بزيد القائم أبوه.

ثم رسمه ببعض خواصه تقريبًا على المبتدئ فقال: النعتُ: تابع للمنعوت في رفعه إن كان مرفوعًا، ونصبه إن كان منصوبًا، وخفضه إن كان مخفوضًا، وتعريفه إن كان المنعوت معرفة، وتنكيره إن كان المنعوت نكرة، سواء أكان النعت حقيقيًا، وهو الوصف الجاري على من هو له حقيقة، أو سببيًا، وهو الوصف الجاري على غير من هو له.

ثم إن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة؛ واحدٍ من وجوه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع، والنصب، والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع، وواحدٍ من التذكير والتأنيث، فكلما كان في المنعوت أربعة من هذه العشرة يجب أن يكون في نعته الحقيقي.

تقول في هذا النعت الحقيقي الجاري على من هو له لفظًا ومعنىً، الرافع لضميره حال الرفع: جاء زيدٌ العاقل، فجاء فعل ماض، وزيد فاعله مرفوع وهو منعوت، والعاقل نعت لزيد، تابع له في رفعه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد في التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في حال النصب: رأيتُ زيدًا العاقل، فرأيت فعل وفاعل، وزيدًا مفعول به منصوب برأى وهو منعوت، والعاقل نعت له، تابع له في نصبه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وفي تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في حال الجر: مررت بزيد العاقل، فمررت فعل وافعل، وبزيد جار ومجرور متعلق بمررت، وزيد: منعوت، والعاقل نعت له، تابع له في جره وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تعريفه وهو واحد من التعريف والتنكير، وتابع له في إفراده وهو واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وتابع له في تذكيره وهو واحد من التذكير والتأنيث، فهذه أربعة من عشرة موجودة في المنعوت والنعت.

وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدينِ العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وفي جمع المذكر مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين.

وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند العاقلة، وأريت هندًا العاقلة، ومررت بهند العاقلة، وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، وفي جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، وأريت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، هذا كله مع التعريف.

وأما في التنكير:

فتقول في المفرد المذكر: جاء رجعل عاقل،ورأيت رجلًا عاقلًا، ومررت برجل عاقل، وتقول في تثنيته مع التنكير: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول في جمعه مع التنكير: جاء رجالٌ عقلاءُ، ورأيت رجالًا عقلاء، ومررت برجالٍ عقلاء.

وفي المفردة المؤنثة مع التنكير: جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، وفي تثنيتها مع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بأمرأتين عاقلتين، وتقول في جمعها مع التنكير: جاءت نساءٌ عاقلات، ورأيت نساءً عاقلات، ومررت بنساء عاقلاتٍ.

فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر، وإعراب ذلك كله بين مما مر؛ فلا نطيل بذكره.

وأما النعت السببي الذي يكون رافعًا لاسم ظاهر متصل بضمير المنعوت: فيشترط فيه أن يكون تابعًا للمنعوت في اثنين من خمسة؛ في واحد من وجوه الإعراب الثلاثة؛ وفي واحد من التعريف والتنكير، فكلما كان في المنعوت اثنان من خمسة يجب أن تكون في النعت، ولا يجب أن يتبعه في اثنين من الخمسة الباقية من العشرة التي هي الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

تقول: مررت برجل قائمة أمه، قائمة نعت لرجل، تابع له في خفضه وهو واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وفي تنكيره وهو واحد من التعريف والتنكير، وفي إفراده وهو واحد من الإفراد والتثنية والجمع، ولم يتبعه في التذكير؛ لأن رجلًا مذكر، وقائمة مؤنث؛ فلم يتبعه في أربعة من العشرة، والأم فاعل مرفوع بقائمة.

وتقول: مررت بامرأةٍ قائمٍ أبوها، فقائم نعت لمرأة، تابع لها في الخفض، وفي التنكير، وفي الإفراد، ولم يتبعها في التأنيث؛ لأن امرأة مؤنث، وقائمًا مذكر، فلم يتبع النعت منعوته في أربعة من العشرة، والأب في فاعل مرفوع بقائم.

وهذا الذي ذكره المصنف من أن النعت تابع لمنعوته في رفعه ونصبه... إلى آخره لازم في كل نعت؛ حقيقيًا كان أو سببيًا، ولذلك اقتصر عليه ليشمل مسمى النعت بقسميه.

تنبيه

يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها بدونها رفعًا بتقدير هو إذا كان منصوبًا أو مجرورًا؛ نحو: الحمد لله الحميدُ، بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الحميد، ونصبًا بتقدير أعني في الإيضاح، أو أمدح في المدح، أو أذم في الذم، أو أرحم في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب الصفة.

تَتِمَّة

يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت، والمنعوت إذا علم، لكن يكثر في المنعوت ويقل في النعت؛ فمن حذف المنعوت قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، أي: حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كل سفينة صالحة، وقول عباس بن مرداس [1]: [المتقارب]

---

(١) قائله: العباس بن مرداس الصحابي من كلمة يقولها في رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وكان الرسول قد قسم الغنائم في حنين، فأعطى منها قوما من المؤلفة قلوبهم ومنهم عيينة بن حصن والأقرع بن حابس عطاء كثيرا يتألفهم به على الإسلام، ولم يعط العباس مثلهم، فكره العباس ذلك.

وقد كنتُ في الحرب ذا تُدْرَأ فلم أُعْطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ

أي: شيئًا طائلًا؛ لأن الواقع أنه أعطى شيئًا، بدليل قوله: ولم أمنع.

وسبب إنشاده ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين منه مائة أعطاه أباعر فسخطها، وزاد على ذلك أبياتًا أخر، لا يحتملها هذا المختصر، فقال صلى الله عليه وسلم[١]: "اقطعوا لسانه عني"، فزادوه حتى رضي.

(والتُّدْرَأ) بضم المثناة الفوقانية، وإسكان الدال المهملة، وفتح الراء، وبعدها همزة: القوة والعدة.

قال ابن آجروم: (والمعرفة خمسة أشياء[٢]، الاسم المضمر نحو: أنا وأنت[١]، والاسم العلم نحو: زيدٌ ومكةُ[٢]، والاسم المبهمُ نحو: هذا وهذه

=

اللغة: "تدرأ" -بضم التاء وسكون الدال وفتح الراء- أي: ذو عدة وقوة على دفع الأعداء عن نفسه، وهو اسم موضوع للدفع، والتاء فيه زائدة كما زيدت في تتفل.

الإعراب: "وقد" حرف تحقيق، "كنت" كان واسمها، "في الحرب" متعلق بكان، "ذا" خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، "تدرأ" مضاف إليه، "فلم" الفاء عاطفة ولم حرف نفي وجزم وقلب، "أعط" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو مفعوله الأول، "شيئا" مفعول ثان، "ولم" حرف حرف نفي، "أمنع" فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وحرك بالكسر للروي ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد فيه: "فلم أعط شيئا" حيث حذف منه النعت، والتقدير: فلم أعط شيئا طائلا.

ولولا هذا التقدير، لتناقض مع قوله: "ولم أمنع".

مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٠١/ ٢، والسيوطي ص٩٣، والمكودي ص١١٦، وابن الناظم. وذكره السيوطي في الهمع ١٢٠/ ٢.

(١) ذكره الخطابي في غريب الحديث ١٦/٢.

(٢) والسادس: الموصول والمعرفة: ما وضع لشيء بعينه وقدم المصنف المعرفة على النكرة مع أن الأولى تقديم النكرة لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه قدم المعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين.

وأعرف المعارف على الإطلاق: لفظ الجلالة، ثم ضمير المتكلم، ثم المخاطب ثم الغائب، ويليه: العلم، واسم الإشارة، الموصول، والمحلى بالألف واللام، ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة.

وهؤلاء[٣]، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجلُ والغلامُ[٤]، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الأربعة[٥])

ولما ذكر المصنف أن النعت تابع للمنعوت في تعريفه وتنكيره احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، والنكرة هي الأصل؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، ولكن المصنف بدأ بالمعرفة – وكان الأولى أن يبدأ بالنكرة – فقال:

(والمعرفة): أي من حيث هي (خمسة أشياء)، بل ستة كما ستعرفه:

=

(١) المضمر يقال له: الضمير وهو: ما دل على متكلم، أو مخاطب أو غائب، نحو: أنا ونحن للمتكلم، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، للمخاطب، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، للغائب

(٢) أي: والثاني العلم وهو لغة: العلامة وينقسم إلى قسمين: علم شخص، وهو: ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، كزيد وهند، ولغيره: كشذ قم، وهيلة، ولمكان كمكة، وعدن، والثاني: علم جنس، وهو: ما وضع للماهية، بقيد الاستحضار كأسامة.

(٣) الاسم المبهم: يشمل اسم الإشارة كما مثل والموصول، واسم الإشارة أقسام فنحو: هذا، لحيوان وجماد، ورجل: لمفرد المذكر، وهذه: للمفردة المؤنثة، وهذان: لمثنى المذكر، وهاتان: لمثنى المؤنث، وهؤلاء: لجمع المذكر، والمؤنث، ومراتب المشار إليه: ثلاث هذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد.

والموصول أيضًا أقسام، الذي للمفرد المذكر، واللذان للمثنى المذكر، والذين لجمع المذكر، والتي لمفرد المؤنث، واللتان لمثنى المؤنث، واللاتي لجمع المؤنث، وكلها معارف.

(٤) فهما معرفتان بالألف واللام، لأن مجموعهما التعريف، ويعبر عنهما بأل، وهي نوعان: عهدية، وجنسية والعهدية: إما للعهد الذكري، نحو (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)، أو الذهني، نحو: (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)، أو الحضوري، نحو: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ).

والجنسية: إما لاستغراق الأفراد نحو: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)، أو: لاستغراق الصفات، نحو: أنت الرجل علما، أو للحقيقة نحو: الرجل خير من المرأة.

(٥) يعني المذكورة، المضمر، والعلم، والاسم المبهم، والذي فيه الألف واللام، وهذا هو الخامس، فتقول في المضاف إلى المضمر: غلامي، وإلى العلم: غلام زيد، وإلى المبهم: غلام هذا وإلى الذي فيه أل، غلام الرجل، ويكون ما أضيف إلى واحد منها معرفة، بثلاثة شروط: أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام، كمثل، وغير، أو واقعا موقع نكرة، كجاء زيد وحده، وأن يكون إضافة معنوية، نحو: جاء ضارب زيد الآن، أو غدا.

الأول: الاسم المضمر، وهو ما دل على متكلم؛ نحو: أنا، ونحن، أو مخاطب؛ كأنتَ، وأنتِ، أو غائب: كهو، وهي.

وأعرف المعارف: الجلالة الكريمة، ثم الضمير العائد إليها، ثم ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب، ثم ضمير المشار إليه والمنادى، فهما في رتبة، ثم الموصول وذو الأداة، فهما في رتبة أيضًا، والمضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى ضمير فإنه في رتبة العلم، وهذا الترتيب هو المختار وإن خالف بعضهم في ذلك.

والضمير: إما مستتر، وهو ما لا صورة له في اللفظ، بل ينوى، ولا يكون إلا مرفوعًا، وهو قسمان: واجب الاستتار، وجائزه.

فالقسم الأول: كالمقدر وجوبًا، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وذلك في مواضع:

- منها: المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة؛ نحو: أقوم.
- ومنها: المرفوع بمضارع مبدوء بالنون؛ نحو: نقوم.
- ومنها: المرفوع بأمر الواحد المذكر؛ نحو:قم.

والقسم الثاني – وهو جائز الاستتار-: كالمقدر جوازًا، وهو ما يخفله الظاهر أو الضمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب؛ نحو: زيد يقوم، أو بفعل الغائبة؛ نحو: هند قامت، أو باسم الفاعل؛ نحو: زيد قائم، أو باسم المفعول؛ نحو: زيد مضروب، فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازًا، وإذا برز انفصل؛ تقول: زيد ما قام إلا هو، وكذا الباقي.

وإما ضمير بارز، وهو قسمان أيضًا:

- قسم متصل بعامله: وهو الذي لا يبتدأ به ولا يلي إلا اختيارًا، وينقسم إلى مرفوع؛ كتاء قمت، وإلى منصوب؛ نحو كاف، أكرمك، وإلى مجرور؛ نحو هاء غلامه، فهذه الضمائر الثلاثة متصلة؛ لأنه لا يبتدأ بها ولا تلي إلا اختيارًا.

- وقسم منفصل: وينقسم إلى مرفوع؛ كأنا للمتكلم واحده، وأنتَ بفتح التاء للمخاطب، وهو للغائب، وإلى منصوب؛ نحو: إياي للمتكلم وحده، وإياك للمخاطب المذكر، وإياه للغائب المذكر، هذه الضمائر أصول، ولها فروع.

ففرع الأول واحد فقط، وهو نحن، وهو للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاء؛ لأن المتعدد فرع المفرد.

وفرع الثاني أربعة، وهي: أنتِ بكسر التاء للمخاطبة، وأنتما للمخاطبين مطلقًا، وأنتم للمخاطبين، وأنتن للمخاطبات؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد.

وفرع الثالث أربعة، وهي: هي للغائبة، وهما للغائبين مطلقًا، وهم للغائبين، وهن للغائبات.

وفرع الرابع واحد، وهو إيانا.

وفرع الخامس أربعة، وهي: إياك بكسر الكاف، وإياكما، وإياكم، وإياكن.

وفرع السادس أربعة أيضًا، وهي: إياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنَّ، على ما تقدم من التعليل.

فائدة

الضمائر البارزة ستون ضميرًا، وذلك لأن البارز: إما متصل، أو منفصل.

والمتصل: مرفوع، ومنصوب، ومخفوض.

والمنفصل: مرفوع، ومنصوب فقط.

فهذه خمسة أقسام؛ ثلاثة للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من الخمسة اثنتا عشرة لفظة؛ منها واحدة للمتكلم وحده، وواحده له ولمن معه، وخمسة للمخاطب؛ واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لتثنيتهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمسة للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسًا في اثني عشر خرج منها ستون، ذكر المصنف منها اثني عشر في باب الفاعل، واثني عشر في باب المبتدأ والخبر، وأربعة

وعشرون سيذكرها في باب المفعول به، ويزاد على ذلك الياء، من تفعلين، وأمثلتها مشهورة؛ فلا نطيل الكلام بذكرها.

تنبيه

المختار في أنا: أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة الحركة، ومذهب الكوفيين: أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك.

وفي أنت وفروعه: أن الضمير نفس أن عند البصريين، واللواحق لها حروف خطاب.

وفي هو، وهي: الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع.

وفي هما، وهم: الضمير الهاء وحدها، وقيل: إنه المجموع.

وفي هن: الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في هم، والثانية كالواو في همو.

وفي إياه: الضمير نفس إيا، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة.

واستشكل: بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وإيا على حدتها لا تدل على ذلك.

وأجيب: بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة؛ فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث، وها هنا مذاهب أخر، لا حاجة لنا بذكرها.

والثاني من المعرفة: الاسم العلم، بفتح العين واللام، وهو اسم يعين مسمَّاه تعيينًا مطلقًا.

فخرج بتقيد التعيين: النكرات؛ فإنها لا تعين مسمياتها، وبتقيد الإطلاق: ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها: إما بقيد لفظي، وهو المعرف بالصلة، و(أل)، والمضاف إليه، أو معنوي، وهو اسم الإشارة، والمضمر.

والعلم نوعان:

- **إما شخصي**، وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له، سواء كان لعاقل مذكر؛ نحو: زيد، أو لمؤنث؛ نحو: خرنق، بكسر الخاء المعجمة والنون، علم منقول من ولد الأرنب لامرأة شاعرة أو غير عاقل: إما لمكان؛ نحو: عدن بفتح العين والدال المهملتين، علم لبلد بساحل اليمن، ومكة، أو لغيره؛ كقرن – بفتح القاف والراء – اسم قبيلة من نزال منها أويس القرني رحمه الله تعالى، ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل – بسكون الراء، كالجوهري – فقدسها، ولاحق، علم فرس كان لمعاوية رضي الله عنه، وشذقم علم فحل من فحول الإبل كان للنعمان بن المنذر، وهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب، واشق علم لكلب، هذه أمثلة ابن مالك في "ألفيته"، غير مكة إلى سبعة أعلام، وثامنها علم كلب؛ موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

- **وإما جنسي**، وهو ما وضع لمعين في الذهن؛ أي: ملاحظ الوجود فيه؛ كأسامة علم للسبع، وثعالة علم للثعلب.

والعلم باعتبار ذاته شخصيًّا كان أو جنسيًّا: إما اسم، وهو ما عدا الكنية واللقب، وهو الغالب كما مثلنا في نحو: زيد، وأسامة، أو لقب، وهو ما أشعر برفعة المسمى، كزين العابدين، أو ضعته – والوضيع: الدنيء من الناس – كأنف الناقة، وقفة، أو كنية، وهي كل مركب إضافي صدر بأب، كأبي عمرو، وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، أو أم؛ كأم عمرو، وأم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم، زاد الفخر الرازي في اعلم الجنسي: أو ابن أو بنت؛ كابن دأية للغراب، وبنت الأرض للحصاة.

والثالثة من المعرفة: الاسم المبهم، وأراد به: اسم الإشارة، وحدُّه: ما دل على مسمى وإشارة إليه، ووجه إبهامه: عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص، والمشار إليه: إما واحد أو اثنان أو جماعة، وكل واحد منها: إما مذكر أو مؤنث، وكل واحد من هذه الستة: إما قريب المسافة أو بعيدها، وزاد بعضهم: أو متوسطها، فمجموع ذلك حينئذٍ ثمانية عشر، وهي: للمذكر القريب (ذا) بألف ساكنة، و(ذاءِ) بهمزة مكسورة بعد ألف، و (ذائه) بهاء مكسورة بعد الهمزة، وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة، وللمؤنث المفرد في القرب ذي بكسر أوله وسكون ثانيه، وذه

بإسكان الهاء، وتي بكسر التاء وسكون ثانيه، وته بإسكان الهاء، وذان للمثنى المذكر القريب، وتان للمثنى المؤنث القريب، بالألف فيهما رفعًا، وبالياء فيهما جرًّا ونصبًا كإعراب المثنى، وهل هما مثنى حقيقة أو جيء بهما على صورة المثنى؟ رأيان، والأصح الثاني؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة لازمة للتعريف، وأولاء -ممدودة عند الحجازيين، ومقصورة عند بني تميم- لجمع المذكر والمؤنث، وبلغة أهل الحجاز جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، هذا كله في المشار إليه القريب كما تقرر، ويجب تجرده من الكاف، ويقرن بهاء التنبيه جوازًا، نحو: هذا زيد، وهذه هند، وهذان، وهاتان، وهؤلاء.

وأما البعيد على الأول الذي هو قريب ثان: فيشار إليه بالكاف الحرفية مجردةً من اللام مطلقًا، سواء كان المشار إليه مفردًا أو لا، أو مقرونة باللام مبالغة في البُعد إلا في ثلاث مسائل:

الأولى: في المثنى مطلقًا، سواء أسبقه هاء التنبيه أم لا.

والثانية: في الجمع في لغة من مده، وهم أهل الحجاز كما مر.

والثالثة: فيما تقدمته هاء التنبيه بألف غير ممدودة، فلا تقترن اللام بالكاف في هذه المواضع؛ فل ايقال: ذانلك، ولا: أولئلك، ولا: هذالك.

وأما على أن المراتب ثلاثة وهو ما جرى عليه ابن هشام في "شرح اللمحة ": فالقربى هي المجردة من اللام والكاف، والبعدى هي المقرونة بهما، والوسطى هي المقرونة بالكاف وحدها؛ لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة، وقد أشبعت الكلام على ذلك في "شرح القطر".

والرابع من المعرفة: الاسم الذي فيه الألف واللام للتعريف؛ نحو: الرجل، والغلام، والفرس، والمعرف أل لا اللام وحدها؛ وفاقًا للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافًا لسيبويه، وهي: إما جنسية؛ فإن لم تخلفها كل، فهي لبيان الحقيقة؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خلفتها حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس؛ نحو: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازًا، فلشمول خصائص الجنس مبالغة؛ نحو: أنت الرجل علمًا، وإما عهدية، والعهد: إما

ذكري؛ نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو علمي؛ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

والخامس من -المعرفة وهو الذي أسقطه المصنف: الموصول، وهو قسمان: حرفي، واسمي.

فالحرفي: ما أُوِّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد؛ نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صومكم، وليس هذا من المعارف.

وأما الموصول الاسمي وهو المراد: فهو كل اسم افتقر إلى صلة وعائد، وهو ضربان: ضرب نص في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، وضرب مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

فالضرب الأول: نحو الذي للمفرد المذكر، عاقلًا كان أم لا، واللذان لتثنية المذكر، واللتان لتثنية المؤنث، ويتلفظ بهما بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا كإعراب المثنى؛ تقول: جاءني اللذان قاما، واللتان قامتا بحذف الياء، من الذي، والتي، ولجمع المذكر شيئان: أحدهما الذين للعاقل فقط بالياء في حالة الرفع والنصب والجر، والثاني الألي للعاقل وغيره، ولجمع المؤنث شيئان أيضًا: أحدهما اللائي بإثبات الياء وبحذفها، والثاني اللاتي بإثبات الياء وبحذفها.

والضرب الثاني: نحو من بفتح الميم، وهي مختصة بالعاقل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]، وتكون لغير العاقل إن نزل منزلته؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، أو اختلط به تغليبًا للأفضل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإن الأول: يشمل الملائكة والشمس، والقمر والنجوم وغيرها. والثاني: الآدميين والجبال، والشجر والدواب وغيرها.

وما الموصولة، وهي لغير العاقل فقط؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل:٩٦]، وتكون له من العاقل؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١].

والسادس - وهو في كلام المصنف خامس -: ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة على كلام المصنف، وما أضيف إلى واحد من الخمسة؛ لأن النكرة إذا أضيفت

إلى معرفة تعرفت؛ تقول: جاء غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، أو غلام الذي في الدار، وغلام القاضي.

والمضاف إلى معرفة في رتبة التعريف بحسب ما يضاف إليه؛ فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم، وإلى اسم الإشارة في رتبته، وكذا الباقي، إلا المضاف إلى الضمير - كـ (غلامي)- فهو في رتبة العلم، لا في رتبة الضمير؛ لأنك تقول: مررت بزيدٍ صاحبك، فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير، فلو كان الاسم المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهو ممنوع.

تنبيه

إنما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة؛ لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام:

الأول: المضمر، لا ينعت ولا ينعت به.

الثاني: العلم، يُنعَت ولا ينعت به.

الثالث والرابع والخامس: اسم إشارة والمعرف بـ (الألف واللام) والمعرف بالإضافة، ينعت وينعت به.

قال ابن آجروم: (والنكرةُ: كلُ اسم شائعٍ في جنسه[١]، لا يختصُّ به واحدٌ دون آخر[٢]، وتقريبُهُ: كل ما صَلَحَ دخولُ الألِفِ واللامِ عليه[٣]، نحوُ ارجُلٍ والفَرَسِ[٤])

---

(١) أي: والنكرة لا تحصر بالعد، بل بالحد، وحدها: كل اسم شائع، أي: عام في أفراد جنسه، الشامل له ولغيره.

(٢) أي: لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر، نحو: رجل فإنه شائع في جنس الرجال، الصادق على كل حيوان، ذكر، ناطق، بالغ، من بني آدم.

(٣) أي: وتسهيل حد النكرة على المبتدئ في هذا الفن أن تقول: كل ما صلح -بفتح اللام وضمها- دخول الألف واللام عليه، في فصيح الكلام فهو نكرة.

(٤) يعني: قبل دخول الألف واللام عليهما، فتقول في رجل وفرس: الرجل والفرس، ولا فرق بين النكرة، واسم الجنس في اللفظ، وقيل: وفي المعنى، والتحقيق: الفرق بحسب الاعتبار.

والاسم النكرة لا ينحصر بالعد، بل بالحد، وحده: كل اسم موجود شائع في جنسه الشامل له ولغيره، لا يختص به واحد من أفراد جنسه دون آخر، نحو: رجل، فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ذكرًا بالغًا، فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه، أو ما شاع في جنس مقدر كـ (شمس)؛ فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًّا ينسخ ظهوره وجودَ الليل، فحقها أن تصدق على متعد كما أن رجلًا كذلك، وإنما يختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجد لكان اللفظ صالحًا له؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًّا كـ (زيد) و (عمرو)، وإنما وُضِعَ وضع أسماء الأجناس.

وما ذكره المصنف من حد اسم النكرة فيه غموض على المبتدئ، فوضحه بقوله: وتقريبه، أي: الاسم النكرة على المبتدئ: كل ما، أي: كل اسم صلح بفتح اللام وضمها دخول الألف واللام عليه في فصيح الكلام، فهو نكرة؛ نحو: الرجل للعاقل، والفرس لغيره؛ فإن أصلهما: رجل، وفرس، فهما نكرتان قبل دخول (أل) عليهما، ومعرفتان بعد دخولها عليهما، ولا يصلح في غيرهما في المعارف أن تقول: الزيد، والهند؛ لأنهما معرفتان بالعلمية؛ فلا يصلح دخول الألف واللام عليهما.